الفصل الثالث

الحوار العربي ــ الأوروبي

مدخل:

لاتزال صيغ التعاون الفعلـــي العـــربي-الأوروبي دون الأهـــداف المنشودة، والخلافات الكبيرة والجوهرية لا تزال سيدة الموقف.فهناك مسألة الطاقة، ومسألة المـــواد الأوليـــة (les produits de première nécessité)، والتكنولوجيا، والتصنيع في العالم الثالث (le tiers monde)، واستمرار لعبة الكراسي الموسيقية بين العالم المتخلف الذي ننتمي له والبلدان المتطورة (les pays développés).

البداية، كانت اثناء حرب اكتوبر سنة (1973م) وارتفاع أســـعار النفط الذي تلا ذلك قد غير الكثير من المفاهيم، وقيل وقتها الكثير في تلك الفترة عن أزمة الطاقة والأخطار المحيقة بأوروبا، وخيم الشبح النفطي العربي على الرأي العالم العربي..وصارت الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) خاصة العربية منها مسئولة عن كل مشـــاكل وأمـــراض الرأسمالية (capitalisme) وبلدانها الأوروبية: التضخم، والبطالة، ولكن هـــذا الوهم تبدد خلال فترة وجيزة، حيث أن أسعار النفط لم ترتفع في الحقيقـــة أكثر من (10)% خلال سنتي (1974-1976) بينما ارتفعت أسعار المـــواد المصنعة المستوردة من الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) الغربية بمقدار الضعف في نفس الفترة.

المبحث الأول

الحوار العربي ــ الأوروبي

وبالتالي، فان ارتفاع أسعار النفط وخطر أزمة طاقوية جديدة جعل دول السوق الأوروبية المشتركة (marché européen commun) تنتبه إلى مجموعة من الحقائق:

1- إن أوروبا الغربية تعتمد بشكل كبير على النفط العربي، حيث أنها تستهلك حوالي ثلثي الإنتاج العربي من النفط (حوالي68 % من الاستيراد الأوروبي للنفط يأتي من الأقطار العربية).

2- العجز المتزايد في ميزان الطاقة الأمريكي واستحالة اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة في تزويدها بالنفط.

3- إن التبادل التجاري بين السوق الأوروبية المشتركة (marché européen commun) والأقطار العربية في تزايد مستمر، حيث جاء في دراسة صادرة عن السوق الأوروبية تحت عنوان"**أوروبا والعالم العربي**"،"**أصبحت أقطار الجامعة العربية العميل التجاري الأول للمجموعة الأوروبية**" وتضيف الدراسة بأن (40,4 %) من صادرات الأقطار العربية يذهب إلى المجموعة الأوروبية بينما تقدر الصادرات العربية إلى اليابان بـ (15,8 %) والى الولايات المتحدة بـ (9,3 %) وقدرت صادراتها لسنة (1976م) أي أكثر من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان معا.هذه المؤشرات كانت بمثابة نقطة الانطلاق في الحوار العربي- الأوروبي بغية إيجاد الصيغ المناسبة للتبادل والتعاون بين الطرفين.

وإذا كان النفط يشكل العنصر الرئيسي في العلاقات الاقتصادية العربية- الأوروبية فإن كلا الجانبين يسعى لتحقيق أهدافه ضمن إطار الواقع الحالي، فالأقطار العربية تريد من التعاون العربي- الأوروبي أن يكون ذا

شقين: **الأول** سياسي يرمي إلى جانب المجموعة الأوروبية التي تتبنى مواقف ايجابية على الساحة الدولية بما يخص القضايا العربية وخاصة الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة والعراق وقضية فلسطين، **والثاني** اقتصادي وهو أن تستخدم الأقطار العربية مواردها الطبيعية وخاصة النفطية في تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعاون مع أوروبا.

أما الجانب الأوروبي فيريد أن يتمحور التعاون على الجانب الاقتصادي من اجل أن تحصل المجموعة الأوروبية على النفط بشكل**"مضمون وأسعار معقولة"** حسب تعبيرها والاستفادة بنفس الوقت من العائدات النفطية العربية سواء في توظيفها وإيداعها في أوروبا، وامتصاصها عن طريق تصدير المواد المصنعة إلى الأقطار العربية.

المطلب الأول

تطور الحوار العربي- الأوروبي

عرف الحوار العربي-الأوروبي (euro — arabe) تطورا عندما عبر الجانبان في مؤتمر القمة العربية التي انعقدت في الجزائر بين (26 و 28) نوفمبر سنة (1973م) أكدت فيها الأقطار العربية "بأن العالم العربي تربطه مع أوروبا ــ عبر البحر الأبيض المتوسط ــ علاقات حضارية ومصالح حيوية، هذه العلاقات والمصالح لا يمكن أن تتطور إلا في إطار من التعاون والمنفعة المتبادلة.

وفي نفس الأداء عبر رؤساء الدول والحكومات الأوروبية المجتمعون في كوبنهاغن بتاريخ (15) ديسمبر سنة (1973م) عن **"الأهمية التي يعلقونها على فتح حوار مع البلدان المنتجة للنفط من أجل تطوير الاقتصاد والصناعة لهذه البلدان، والاستثمار الصناعي والتزود المستمر بالنفط وبأسعار معقولة بالنسبة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية".**

المطلب الثاني

التدابير الفعلية للحوار

يمكن القول دون مواربة أن الحوار العربي ـــ الأوروبي انطلق بشكل فعلي في سنة (1974م) وذلك بعد تشكيل ست لجان عمل وهي :

1- لجنة الأسس الاقتصادية البنيوية: طرق، موانئ، خطوط حديدية...

2- لجنة الزراعة والتنمية الريفية.

3- لجنة الصناعة.

4- لجنة المالية.

5- لجنة التجارة.

6- لجنة التعاون العلمي والتكنولوجي.

وشهدت اللجان المذكورة اجتماعات تحضيرية، وفي القاهرة كان الاجتماع الأول للجان التحضيرية من خلال خبراء الطرفين ما بين (10 و14) يونيو سنة (1975م) وقد أكد المجتمعون على ضرورة أن يتضمن الحوار المواضيع الستة المذكورة، وتلى ذلك اجتماعان آخران للخبراء أولهما في روما (22 و24) يونيو سنة (1975م)، والثاني في أبو ظبي بين (22 و27) نوفمبر سنة (1975م)، وتم في الاجتماع الأخير درج مواضيع أخرى كمسألة نقل التكنولوجيا (transfert téchnologique) ومسألة اليد العاملة.

الفرع الأول

الاجتماع الأول (1976م)

وقد مهدت اجتماعات الخبراء السابقة الطريقة لعقد **الاجتماع الأول للهيئة العامة للحوار العربي ـ الأوروبي** فيما بين (8 و20) مايو سنة (1976م) في لكسمبورغ وعلى مستوى السفراء.

وقد بحث الاجتماع الشقين السياسي والاقتصادي للحوار حيث أكد الجانبان على العلاقات التي تربط أوروبا بالوطن العربي وعلى أهمية الحوار بالنسبة للطرفين، وذكر الجانب الأوروبي مواقفه المبدئية من قضية الشرق الأوسط.

وفي المجال الاقتصادي اقترح الجانب الأوروبي مجموعة من المشاريع لكي يصار إلى تنفيذها في حال موافقة الجانب العربي، وهي:

- تحسين ظروف النقل البري والبحري والجوي في الأقطار العربية.
- مشروع للتنمية الزراعية في جنوب اليمن والسودان ومناطق أخرى.
- أخذ إجراءات لتنشيط التجارة.
- خلق معهد للتدريب التكنولوجي في الوطن العربي.
- تنشيط التبادل الثقافي بين الجانبين.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة ألحت على ضرورة إيجاد صيغ قانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية للطرفين سواء في أوروبا أوفي الوطن العربي، كما نوقشت مسألة النقل التكنولوجي، ومسألة اليد العاملة (وخاصة العربية الموجودة في أوروبا) ولكن دون التوصل إلى قرارات عملية حاسمة.

الفرع الثاني

الاجتماع الثاني (1977م)

عقد **الاجتماع الثاني** للهيئة العامة للحوار العربي- الأوروبي في تونس بتاريخ (10)مارس سنة (1977م) وكان هذا الاجتماع ذو أهمية خاصة، حيث برزت فيه خلافات جوهرية بين الجانبين. فالجانب العربي أكد على عدم الفصل بين المسائل السياسية والتعاون الاقتصادي، والتنويه بموقف المجموعة الأوروبية في الأمم المتحدة بخصوص أزمة الشرق الأوسط، ورغم هذه المواقف فإن السوق الأوروبية قامت بعقد معاهدات تجارية مع (إسرائيل).

أما على الصعيد الاقتصادي فقد قابلت المجموعة الأوروبية **بالرفض** طلب الأقطار العربية بعقد معاهدة اقتصادية وتجارية متميزة مع مجموعة البلدان العربية مثلها مثل الكثير من بلدان العالم الثالث (le tiers monde) الموقعة على **معاهدة لومي**[1].

وإجمالا، فمسيرة الحوار العربي- الأوروبي عرفت مدا وجزرا، ولكن في جميع الأحوال، أن من شأن تسليط الضوء على طبيعة الحوار، وبالتالي، على عمق المسائل المطروحة، يؤدي بالنهاية إلى تقريب المسافات المتباعدة بين الطرفين، والحرص على أن يستمر الحوار، رغم انه لم يتم حتى الآن التوصل إلى صيغ جدية للتعاون خاصة التعاون الصناعي والتكنولوجي، والتبادل التجاري، فالجانب الأوروبي لا يزال يرى في الجانب العربي كمصدر للمواد الأولية ومن بينها النفط، وان تستورد الدول العربية مقابل ذلك المواد المصنعة وخاصة الاستهلاكية، وان **الأقطار العربية بطموحها** لإقامة صناعة مستقلة تواجه الكثير من العقبات التي يضعها الطرف

[1] معاهدة لومي عقدت بين المجموعة الأوروبية و(46) بلدا إفريقيا (من بينها 3 أقطار عربية: موريتانيا والسودان والصومال). لتتوسع لاحقا مع بلدان البحر الأبيض المتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سوريا، الأردن، لبنان).

الأوروبي بشأن استيراد التكنولوجيا. ويبقى التعاون والتنسيق الاقتصادي بين العرب الدعامة الأساسية لرسم أشكال التعاون مع الكتلة الأوروبية.